

قرارات

مادة (١) : يمنع كل من الولاية ونوابهم بمكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار ، ومحافظة مسقط ، بدل خدم بواقع (٧٠) ريالاً عمانياً شهرياً .

مادة (٢) : مع مراعاة أحكام المادة (١) من هذا القرار يصرف البديل من تاريخ إنتهاء خدمة الخدم الحاليين .

مادة (٣) : تتحمل موازنة كل من مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار ، ومحافظة مسقط بحسب الاحوال الاعباء المالية المترتبة على صرف البديل .

مادة (٤) : يوقف صرف البديل في الحالات التالية :

أ - عند النقل أو الندب إلى وظيفة أخرى .

ب - عن أيام الغياب بدون راتب .

ج - عن أيام الاجازات بدون راتب .

د - عدم تعيين خادم .

مادة (٥) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تحت رقم (سبعة وخمسون) بدل خدم للولاية ونوابهم بمكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار ، ومحافظة مسقط .

مادة (٦) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٩ من ربیع الثانی ١٤١٨ هـ
سيف بن حمد بن سعود
الموافق : ٢٣ من أغسطس ١٩٩٧ م
رئيس مجلس الخدمة المدنية

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (١٠٦)
الصادرة في ١٩٩٧/٩/١ م

قرار رقم ٩٧/١٠

بشأن منح بدل خدم للولاية ونوابهم

بوزارة الداخلية

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى كتاب وزارة المالية رقم (م ز/١٠٧٠/٤٧٩) ب تاريخ ٣٠/٣/١٩٩٧ م .
وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٧/٣ المنعقدة بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٧ م
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة .

تقدير

مادة (١) : يمنع كل من الولاة ونوابهم بوزارة الداخلية ، بدل خدم بالفئات المالية التالية :
- الوالي (١٤٠) ريالاً عمانياً شهرياً .
- نائب الوالي (٧٠) ريالاً عمانياً شهرياً .

مادة (٢) : مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا القرار يصرف البدل من تاريخ إنتهاء خدمة الخدم
الحالين .

مادة (٣) : تتحمل موازنة وزارة الداخلية الاعباء المالية المرتبطة على صرف البدل .

مادة (٤) : يوقف صرف البدل في الحالات التالية :

- أ - عند النقل أو الندب إلى وظيفة أخرى .
- ب - عن أيام الغياب بدون راتب .
- ج - عن أيام الإجازات بدون راتب .
- د - عدم تعيين خادم .

مادة (٥) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة
المدنية تحت رقم (ثمانية وخمسون) بدل خدم للولاة ونوابهم بوزارة الداخلية .

مادة (٦) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية .

صادر في : ١٩ من ربيع الثاني ١٤١٨ هـ
سيف بن حمد بن سعود
رئيس مجلس الخدمة المدنية
الموافق : ٢٣ من أغسطس ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (١٠٦)
الصادرة في ١/٩/١٩٩٧ م
قرار رقم ٩٧/١٢

باستثناء بعض الوظائف التي تشغّل بغير
العمانيين من بعض قواعد الإسكان الحكومي

باستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .